

Distr.: General
27 March 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والسبعون
البند 31 من جدول الأعمال
منع نشوب النزاعات المسلحة

رسالة مؤرخة 27 آذار/مارس 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأرمينيا
لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه مذكرة وزارة خارجية جمهورية أرتساخ (جمهورية ناغورنو كاراباخ) ردا على تشويه أذربيجان للحقائق فيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في خوجالو في شباط/فبراير 1992. وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 31 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مهير مارغاريان
السفير
الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

مذكرة وزارة خارجية جمهورية أرتساخ

ردا على التشويه المتكرر للحقائق من جانب أذربيجان بشأن أحداث خوجالو التي وقعت في شباط/فبراير 1992، تود وزارة خارجية جمهورية أرتساخ الإبلاغ عما يلي:

كانت أعمال قوات الدفاع التابعة لجمهورية ناغورنو كاراباخ (جمهورية أرتساخ) الرامية إلى تحديد مواقع القصف وإطلاق النار التابعة للقوات المسلحة الأذربيجانية القائمة في خوجالو، وكذلك تحرير مطار ستيباناكيرت، متماشية مع قواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئه.

وخوجالو هي مستوطنة تقع على بعد 10 كيلومترات من ستيباناكيرت، عاصمة جمهورية ناغورنو كاراباخ. وكان لموقع المستوطنة أهمية استراتيجية: فقد كانت تسيطر على الطريق المؤدية من ستيباناكيرت إلى أسكيران، والتي مثلت بدورها خط الوصول للقرى المجاورة. والأهم من ذلك أن المطار كان يقع في المحيط المباشر لخوجالو، ونظرا للحصار البري الكامل المفروض منذ عام 1989، فقد كان هو الوسيلة الوحيدة المتاحة للجمهورية للاتصال بالعالم الخارجي وتلقي الأغذية والأدوية.

وفي محاولة لقمع حركة التحرير الوطني لأرتساخ بالقوة، حولت السلطات الأذربيجانية خوجالو إلى قاعدة تهديد، فرضت منها حصارا جويا كاملا على ناغورنو كاراباخ، وتطويقا خانقا لستيپاناكيرت، وشنت هجمات عشوائية على المستوطنات الأرمنية.

وكانت القوات الأذربيجانية، بفرضها الحصار الكامل على ناغورنو كاراباخ وتعمدها عرقلة وصول المساعدة الإنسانية إلى الجمهورية، تستخدم وسائل وأساليب قتال محظورة. وعلى وجه التحديد، فقد انتهكت أعمال أذربيجان المادة 23 من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تلزم أطراف النزاع بأن تكفل "حرية مرور جميع رسالات الأدوية والمهمات الطبية، وكذلك الأغذية الضرورية، والملابس، والمقويات المخصصة للأطفال دون الخامسة عشرة من العمر، والنساء الحوامل والنفاس" وكذلك المادة 70 (2) من البروتوكول الإضافي الأول، التي وسعت نطاق هذا الالتزام ليشمل "المرور السريع وبدون عرقلة لجميع إرساليات وتجهيزات الغوث والعاملين عليها".

وفي خريف عام 1991، بدأت القوات الأذربيجانية تستخدم خوجالو كمنصة لإطلاق للقصف المدفعي على المستوطنات الأرمنية، ولا سيما ستيباناكيرت. واستهدفت أذربيجان بالقصف أماكن مدنية بالأساس - من مستشفيات ومدارس ومساكن ومبانٍ إدارية.

وفي 13 شباط/فبراير 1992، وفي انتهاك لحظر الهجمات العشوائية المنصوص عليه في المادة 51 (4) من البروتوكول الإضافي الأول، بدأت أذربيجان تستخدم قاذفات صواريخ متعددة من طراز "غراد" BM-21⁽¹⁾ لقصف المناطق السكنية في ستيباناكيرت، حيث كان ثمة نحو 70 000 شخص متجمعين آنذاك. ونتيجة لهذا القصف المكثف، دُمرت أهداف أساسية حيوية للسكان المقيمين في ستيباناكيرت. وأدى

(1) قاذفة الصواريخ المتعددة من طراز "غراد" BM-21 هي سلاح لا يمكن توجيهه نحو هدف عسكري محدد. وبالتالي فقد شكّل استخدام أذربيجان لها هجمات عشوائية على السكان المدنيين في ناغورنو كاراباخ.

القصف المستمر من خوجالو وغيرها من منصات الإطلاق الأذربيجانية إلى سقوط العديد من الضحايا في صفوف السكان المدنيين من الأرمن. وبحلول نهاية شباط/فبراير 1992، كان عدد القتلى يبلغ 243 شخصاً (من بينهم 14 طفلاً و 37 امرأة) والمصابين 491 شخصاً (من بينهم 53 طفلاً و 70 امرأة). وعاش السكان المدنيون حالة من القلق المستمر، حيث كانوا لا يباحون منازلهم أو ملاجئهم إلا للضرورة القصوى. وتعطلت الشبكات العامة لتوزيع الطاقة الكهربائية والمياه عن العمل. وكانت إمدادات الكهرباء والمياه والغاز إلى ناغورنو كاراباخ وستيباناكيرت شبه متوقفة. وفي الشتاء القاسي للفترة 1991-1992، اضطر سكان ستيباناكيرت إلى الاختباء في أقبية دون كهرباء ولا مياه ولا تدفئة، وأجبروا على تحمل ظروف معيشية لا تطاق.

وأدى الحصار الكامل إلى نقص حاد في الأغذية في ناغورنو كاراباخ وستيباناكيرت. واقتصرت حصص الإعاشة من الدقيق على 400 غرام شهرياً. وطوال فترة الحصار المتواصل، سُجلت حالات عديدة من لسعة الصقيع والوفاة بسبب هبوط حرارة الجسم والجوع بين الرضع والمسنين. وإن استخدام أذربيجان للتجوع كوسيلة من أساليب الحرب لا يشكل انتهاكاً للمادة 54 (1) من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 فحسب، بل يشكل أيضاً جريمة حرب عملاً بالمادة 8 (2) (ب) '25' من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998، التي تحظر "تعمد تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب بحرمانهم من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم، بما في ذلك تعمد عرقلة الإمدادات الغذائية".

وكان أحد الأهداف الرئيسية لأذربيجان في القيام بهذه الأعمال وغيرها من أعمال العنف هو بث الرعب في نفوس السكان المدنيين، فيما يشكل انتهاكاً مباشراً للحظر المنصوص عليه في المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 والمادة 51 (2) من البروتوكول الإضافي الأول.

وقد كان الحصار الكامل المستمر على ناغورنو كاراباخ، والفرض المتعمد لظروف معيشية لا إنسانية، بما في ذلك الحرمان من الحصول على الغذاء والدواء والاستخدام الواسع النطاق للمدفعية الثقيلة لقصف المستوطنات - الذي ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو ممنهج موجه ضد السكان المدنيين - تدبيراً محسوباً من الناحية الاستراتيجية لأذربيجان يستهدف تدمير جزء معين من سكان ناغورنو كاراباخ.

وفي هذه الظروف، مثل قمع منصات الإطلاق في خوجالو ضرورة ملحة لبقاء سكان ناغورنو كاراباخ في حد ذاته، وهي المنصات التي كانت أذربيجان تستخدمها للقصف المدفعي العشوائي للسكان المدنيين في ستيباناكيرت. وعلاوة على ذلك، كان تحرير المطار الوحيد في الجمهورية ينطوي على أهمية حيوية أيضاً، من أجل فتح ممر إنساني.

وقد شنت قوات الدفاع التابعة لناغورنو كاراباخ عملية خوجالو في 25 شباط/فبراير 1992 في تمام الساعة 11:00 مساءً. وانتهت العملية في غضون بضع ساعات. وأثناء العملية، سيطرت قوات الدفاع على مطار ستيباناكيرت ومستوطنة خوجالو - وحالت بذلك دون وقوع كارثة إنسانية محققة في ناغورنو كاراباخ.

وأنفذت العملية العسكرية، النابعة من الضرورة المطلقة، وفقاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني. وعلى وجه الخصوص، التزمت قوات الدفاع بمبدأي التمييز والتناسب، وكذلك تمسكت بالالتزام باتخاذ الاحتياطات المناسبة للتقليل إلى أدنى حد من الأضرار اللاحقة بالمدنيين. وعلى وجه التحديد:

- قبل بضعة أيام من بدء العملية العسكرية، أبلغ جانب كاراباخ سلطات خوجالو مراراً، عن طريق خطوط الاتصالات اللاسلكية، بالهجوم المقبل ودعاها إلى إخراج السكان من البلدة على الفور عن

طريق ممرات محددة تُركت مفتوحة خصيصاً لهذا الغرض. وقد أكد كل من أياز موتالييوف، رئيس أذربيجان آنذاك، وإلمان محمدوف، رئيس اللجنة التنفيذية لخوجالو، في مقابلات أجريت معهما أن الجانب الأذربيجاني تلقى التحذير بالهجوم فعلاً، بل ونقله إلى باكو. وفي مقابلة مع الصحفية التشيكية دانا مازالوفا، نشرت في 2 نيسان/أبريل 1992 في صحيفة "Nezavisimaya Gazeta" ("الصحيفة المستقلة")، قال الرئيس السابق موتالييوف: "أبلغ الجانب الأذربيجاني بعملية الاستيلاء على خوجالي، وأثناء العملية وقر الجانب الأرمني ممراً لإجلاء السكان المدنيين من خوجالي إلى منطقة أكثر أمناً في مقاطعة أغدام". وبالمثل، أقر رئيس اللجنة التنفيذية محمدوف قائلاً: "أبلغنا بأن الممر مخصص لمغادرة السكان المدنيين"⁽²⁾.

- وقد أصدرت القيادة العسكرية لناغورنو كاراباخ أوامر صارمة إلى جميع الوحدات المشاركة في العملية بعدم استهداف السكان المدنيين وحماية أولئك الذين سيخضعون لسيطرة قوات دفاع ناغورنو كاراباخ. وخلال العملية الرامية إلى تحديد مواقع إطلاق المدفعية الثقيلة في خوجالو، قُلت الخسائر في صفوف المدنيين إلى أدنى حد. ولم تكن الخسائر والإصابات العرضية بين المدنيين والأضرار التي لحقت بالأهداف المدنية مفرطة بأي حال من الأحوال نسبةً إلى الميزة العسكرية الملموسة والمباشرة المتوقعة. وبناءً على ذلك، فقد نُفذت أعمال قوات الدفاع التابعة لناغورنو كاراباخ بما يتسق مع المادة 51 من البروتوكول الإضافي الأول.
- وتم توفير ممر إنساني لإجلاء السكان المدنيين. وفي الواقع، فقد تمكن الأشخاص الذين استخدموا الممر فعلاً، بما في ذلك السلطات المحلية لخوجالو، من الوصول بأمان إلى الأراضي الواقعة تحت سيطرة الجيش الأذربيجاني.
- ونُقل إلى أذربيجان في غضون أيام نحو 700 شخص إضافي ضلوا طريقهم وجمُعوا فيما بعد على جانب كاراباخ من الجبال، دون أي شروط مسبقة.
- وعلى النقيض من ذلك، ارتكب الجانب الأذربيجاني انتهاكات جسيمة لمجموعة من قواعد القانون الدولي الإنساني أثناء الأحداث المذكورة أعلاه. وعلى وجه الخصوص،
- لم تتخذ السلطات الأذربيجانية/أي تدابير لإجلاء السكان المدنيين. ووفقاً للمصادر الأذربيجانية، عقد في 22 شباط/فبراير 1992 اجتماع لمجلس الأمن الأذربيجاني برئاسة الرئيس موتالييوف، وبمشاركة رئيس الوزراء ورئيس لجنة أمن الدولة ومسؤولين آخرين. وأثناء ذلك الاجتماع، اتخذ المشاركون في الواقع قراراً بعدم إجلاء السكان من خوجالو، معتقدين أن هذه الخطوة يمكن أن ينظر إليها على أنها استعداد لتسليم المستوطنة⁽³⁾.
- وقد شكل هذا القرار في حد ذاته - عدم إجلاء السكان المدنيين تمكساً بموقف استراتيجي عسكري - انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني بموجب المادة 28 من اتفاقية جنيف الرابعة: "لا يجوز استغلال أي شخص محمي بحيث يجعل وجوده بعض النقاط أو المناطق بمنأى عن

(2) *Russkaya Mysl* (الفكر الروسي)؛ صحيفة، منقول عن صحيفة *Bakinskiy rabochiy* ("عامل باكو") الأذربيجانية. 3 نيسان/أبريل 1992.

(3) بناءً على المقابلة التي أجريت مع رئيس لجنة التحقيق البرلمانية في أحداث خوجالو، وعضو المجلس الملي، رامي فاتالييف. انظر فاتالييف، رامي. مقابلة مع Azerbaijani Service التابعة لإذاعة Radio Liberty. 9 أيلول/سبتمبر، 2009.

العمليات الحربية". بل إن انتهاك أذربيجان يرقى في الواقع إلى مستوى جريمة الحرب: فالمادة 8 (2) (ب) '23' من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تنص صراحةً على "استغلال وجود شخص مدني أو أشخاص آخرين متمتعين بحماية لإضفاء الحصانة من العمليات العسكرية على نقاط أو مناطق أو قوات عسكرية معينة" ضمن جرائم الحرب.

وعلاوة على ذلك، أثناء العملية العسكرية، اختلطت مجموعة كبيرة من العسكريين المسلحين التابعين لحامية خوجالو بحشود المدنيين، مستخدمةً الممر الإنساني الذي وفره جانب كاراباخ لكي تتسحب إلى المواقع الأذربيجانية. وأثناء عبور الممر، استخدم الجنود الأذربيجانيون المدنيين كدروع بشرية لحماية أنفسهم أثناء إطلاق النار مراراً على قوات الدفاع لناغورنو كاراباخ. وتشكل هذه الأعمال من جانب القوات المسلحة الأذربيجانية انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني - ولا سيما المادة 51 من البروتوكول الإضافي الأول، التي تحظر استخدام المدنيين دروعاً بشرية. وتجدر الإشارة إلى أن جماعات المدنيين التي لم تضم مقاتلين بين صفوفها، والتي لم ترفض استخدام الممر الإنساني المقدم إليها، عبرت الممر بأمان دون وقوع حوادث⁽⁴⁾.

وتفاقم الوضع أكثر بسبب الصراع الداخلي المتواصل على السلطة في أذربيجان بين حزب الجبهة الشعبية الأذربيجاني وموتالييوف، الرئيس آنذاك، وهو صراع ترتب عليه عدم وجود قيادة عسكرية موحدة في القوات المسلحة الأذربيجانية. فقد كانت القوات الحكومية الأذربيجانية موالية لموتالييوف، في حين كان عدد كبير من الجماعات شبه العسكرية منتسباً إلى حزب الجبهة الشعبية الأذربيجاني. وكان تأثير هذه القلاقل السياسية الداخلية كبيراً؛ وفي الواقع، نتيجة لهذا الصراع، أُطيح بموتالييوف في نهاية المطاف وفر من أذربيجان.

وكان وقوع خسائر بشرية نتيجة حتمية لهذه التوليفة المؤسفة من العوامل - الانتهاك المتعمد للقانون الدولي الإنساني من الجانب الأذربيجاني، والصراع على السلطة في أذربيجان، وما ترتب عليه من افتقار إلى وحدة القيادة في صفوف القوات المسلحة الأذربيجانية - وذلك على الرغم من جميع التدابير الحمائية التي اتخذتها قوات الدفاع التابعة لناغورنو كاراباخ، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الإنذار بالعملية مقدماً وإنشاء ممرات إنسانية.

فأثناء العملية العسكرية، وكما ذكر أعلاه، بدأت مجموعة كبيرة من الجنود المسلحين من حامية خوجالو في الانسحاب إلى أغدام (التي كانت واقعة تحت سيطرة القوات المسلحة الأذربيجانية) عبر الممر الإنساني الذي وفره جانب كاراباخ، مختلطةً في ذلك بحشود المدنيين. وقد حادت إحدى هذه القوافل من سكان خوجالو، برفقة أفراد مسلحين، عن الممر المؤقت لها وتوجهت نحو قرية ناخيجيفانيك الأرمينية، حيث دارت معركة ضارية نتيجة لهجوم شنته القوات الأذربيجانية من أغدام على القرية الأرمينية. ووفقاً لما يتذكره المقاتلون الأذربيجانيون، فقد توجهوا إلى قرية ناخيجيفانيك لأنهم تلقوا تعليمات على أجهزة الاتصال اللاسلكي وتأكيديات من أغدام بأن الجيش الأذربيجاني قد استولى بالفعل على القرية. وداخل الأراضي الواقعة تحت سيطرة القوات المسلحة الأذربيجانية، على مقربة من أغدام، وقعت القافلة في مرمى النيران في المعركة التي دارت فيما بعد.

(4) أكد هذه الحقيقة سكان خوجالو السابقون في مقابلة مع الصحفي الأذربيجاني، إينولا فاتولاييف. /نظر فاتولاييف، إينولا. Karabakhskiy dnevnik (يوميّات كاراباخ). صحيفة Realny Azerbaijan ("أذربيجان الحقيقية").

وللتوضيح، فقد وقع ذلك الحادث داخل الأراضي الواقعة تحت سيطرة القوات الأذربيجانية. والدليل الواضح على ذلك هو أن الصحفيين الأذربيجانيين والأتراك أُنِحت لهم في أواخر شباط/فبراير وأوائل آذار/مارس 1992 فرصة زيارة مكان الحادث مرتين، والتقاط صور لعشرات الجثث بحضور الجيش الأذربيجاني.

وإنّ الوفاة المأساوية لسكان خوجالو بالقرب من أعدام، فوراً لجأت السلطات الأذربيجانية إلى التضليل والتزوير، وإلى إخفاء المكان الفعلي لوقوع تلك المأساة، والتلاعب بالبيانات المتعلقة بعدد القتلى. بل إن الصحفيين الأذربيجانيين الذين سعوا إلى إجراء تحقيق مستقل في الأحداث المتصلة بالخسائر الواقعة في صفوف المدنيين في خوجالو كان مصيرهم إما القتل أو الاعتقال في أذربيجان. وكان أول صحفي يشكك في الرواية الرسمية الأذربيجانية لما حدث هو المصور جنكيز مصطفىيف، الذي قام، في الفترة من أواخر شباط/فبراير إلى أوائل آذار/مارس 1992، بتصوير المنطقة التي لقي فيها سكان خوجالو حتفهم. وبعد بضعة أشهر من شروعه في التحقيقات، قُتل هو نفسه، بالقرب من أعدام وفي ظروف غامضة، في صيف عام 1992.

وبعد مرور خمسة عشر عاماً، في عام 2007، قدّم صحفي أذربيجاني آخر، هو إينولا فاتولاييف، وجهة نظر مغايرة للموقف الأذربيجاني الرسمي بشأن الخسائر التي حدثت في صفوف سكان خوجالو. فألقي القبض عليه وحُكم عليه بالسجن لمدة ثماني سنوات ونصف. وعلى الرغم من صدور قرار عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في عام 2010 يأمر أذربيجان بالإفراج فوراً عن فاتولاييف، لم يصدر عفو في حقه ويُفَرَّج عنه إلا بعد مرور سنة، في عام 2011، عندما تراجع عن تصريحاته السابقة ووافق على التعاون مع حكومة أذربيجان.

ومنح الرئيس السابق موتالييوف فرصة مماثلة، بعد أن أمضى 20 عاماً في المنفى، إذ أصدر الرئيس علييف عفواً في حقه وسُمح له بالعودة إلى باكو. وكان ثمن ذلك العفو هو تخلي الرئيس السابق عن التصريحات التي أدلى بها سابقاً في المقابلات المتعلقة بالحادث، على النحو المذكور أعلاه.

بل إن حملة التزييف التي تجريها أذربيجان تشمل تشويهاً واضحاً للتقييمات الدولية المتعلقة بهذه المسألة، مثل الحكم الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية فاتولاييف ضد أذربيجان. أولاً، تجدر الإشارة إلى أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، في قضية فاتولاييف، حملت أذربيجان المسؤولية عن انتهاك المادتين 10 و 6 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

وثانياً، فإن ادعاء أذربيجان أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان رأت أن أحداث خوجالو هي "أعمال بالغة الجسامة يمكن أن ترقى إلى مستوى جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية" هو ادعاء لا أساس له من الصحة. فالمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تنص بوضوح في حكمها على أن "بناءً على ذلك، ترى المحكمة أن تسوية الاختلافات في الآراء بشأن الوقائع التاريخية المتصلة بأحداث خوجالي ليست مهمتها. ولذلك، ودون أن تهدف المحكمة إلى استخلاص أي استنتاجات نهائية في هذا الصدد، فإنها ستقتصر على إبداء الملاحظات التالية، لأغراض عملها التحليلي في هذه القضية".

وينخرط الجانب الأذربيجاني في أكثر من تشويه حكم صادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان؛ إذ يزور بلا خجل التقييمات والمعلومات التاريخية الخاصة به هو نفسه. فوفقاً للبيان الصادر عن وزارة خارجية أذربيجان في شباط/فبراير 2020، كان عدد سكان خوجالو وقت وقوع الحادث 7 000 نسمة.

بيد أن الوزارة الأذربيجانية ذاتها أبلغت مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في نيسان/أبريل 1993 بأن عدد سكان خوجالو آنذاك كان 855 نسمة. ومن ثم فإن تقدير وزارة الخارجية الأذربيجانية في شباط/فبراير 2020 يتعارض تعارضا مباشرا مع البيان المحدد الصادر عنها في نيسان/أبريل 1993. ففي البيان الصادر في شباط/فبراير 2020، زادت وزارة الخارجية الأذربيجانية عدد السكان بمقدار ثمانية أمثال تقييما المعاصر للأحداث في نيسان/أبريل 1993. ومما لا ريب فيه أن تزوير أذربيجان للأعداد في هذه الحالة ينبغي أن يلقي بظلال الشك على سائر تقييماها وتقديراتها باعتبارها غير موثوقة بوضوح.

وتواصل أذربيجان اتباع برنامج قائم على التزوير والتضليل، مستخدمة روايات كاذبة عن حادثة خوجالو لنشر هستيريا معاداة الأرمن وغرس مشاعر الكراهية ضدهم داخل المجتمع الأذربيجاني.

وتتحمل أذربيجان المسؤولية الكاملة عن شن حرب ضد شعب ناغورنو كاراباخ، وعن الانتهاك الجسيم والممنهج للقانون الدولي الإنساني، الذي تسبب في معاناة إنسانية هائلة للسكان المدنيين المحاصرين. ولا طائل من محاولتها المحكوم عليها بالفشل لاتهام الجانب الأرمني بقتل المدنيين في خوجالو. ولا تسعى أذربيجان في جهودها إلا إلى إخفاء مسؤوليتها المباشرة عن الانتهاك المتعمد للقانون الدولي الإنساني وتجاهلها التام لحياة المدنيين، الذي كان هو المحرك المباشر وراء هذه الأحداث المأساوية.